

## ميشال العقاد إلى «الأهلي» مطلع مايو

أكدت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» أن الرئيس التنفيذي السابق لبنك الخليج ميشال العقاد من المرتقب أن يتولى منصب رئيس للمديرين العامين بالبنك الأهلي الكويتي مطلع مايو المقبل، وذلك بعد موافقة بنك الكويت المركزي على قرار تعيينه، بناءً على ترشيح «الأهلي». ويتمتع العقاد بجميع الاشراف التي حددها بنك الكويت المركزي التي تؤهله إلى تولي المناصب القيادية في البنوك المحلية، وكان العقاد قد تسلم مهام الرئيس التنفيذي في بنك الخليج بعد الأزمة المالية بنهاية 2008 وقد أثبت قدرته على تخطي الصعاب التي لحقت بالبنك خلال تلك الفترة.

● محمود فاروق



محافظ بنك الكويت المركزي في لقاء صحفي: حددنا ما نريده من المخصصات سنويا.. ولكل بنك حجزها فصليا كما يرى

# الهاتش: سياستنا واضحة بالمخصصات.. ولا فرق بين بنك كبير وصغير

الاختبارات بأنواعها الثلاثة قدرة ومرونة كبيرة لهذه البنوك في مواجهة مختلف الضغوط، والاستمرار في مواصلة نشاطها في ظل الأوضاع الصعبة، يدعمها بذلك ما توفره قواعدها الرأسمالية وأوضاع السيولة لديها من مصادرات كافية لامتناع تلك الصدمات.

ما ملامح المنهج الاستراتيجي للبنك المركزي في إطار السياسات الاحترازية الكلية وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة السيولة؟

● إن بنك الكويت المركزي لديه تعليمات صادرة إلى البنوك في هذا الشأن ومنها نسبة السيولة الرقابية التي يتم احتسابها على أساس ما يتوافر لدى البنوك من أصول سائلة عالية الجودة كنسبة إلى الودائع، بالإضافة إلى ضوابط بشأن تسليم السيولة وفقا للاستحقاق والذي يهدف إلى تحسين المواءمة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات.

## تحفيز قطاع البنوك

ما إيجابيات تعديل قانون النقد والبنك المركزي بالسماح للبنوك الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع والسماح لتلك البنوك بافتتاح مكاتب تمثيلية في الكويت؟

● إن السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع هو أسلوب مطبق في شتى دول العالم، من شأنه توسيع نطاق نشاط البنوك الأجنبية محليا وتحسين أدائها، مع تحفيز المنافسة داخل القطاع المصرفي وما يترتب على ذلك من تقديم خدمات مصرفية متنوعة وبتكلفة تتناسب مع تكلفة الخدمات المصرفية في المراكز المالية الدولية، وهو ما ينعكس في صالح قطاع الأعمال في الكويت الذي يلعب دورا رائدا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

● ذلك فإن التوسع في تواجد البنوك الأجنبية في الكويت من خلال افتتاح أكثر من فرع مصرفي، وكذلك السماح بفتح مكاتب تمثيلية للبنوك الأجنبية، طبقا لمجموعة الأسس والضوابط التي يحددها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في هذا المجال، سيؤدي إلى زيادة فرص التوظيف أمام العمالة الوطنية في مجالات العمل المصرفي والمالي والتي تعتبر من ضمن القطاعات الاقتصادية التي تساهم بنسبة ملموسة من الناتج المحلي الإجمالي.

وان بنك الكويت المركزي على ثقة بأن مصارفنا الوطنية قادرة على منافسة البنوك الأجنبية بناء على ما يتوافر لديها من كفاءات في العمل المصرفي وخبرات فنية وإدارية متراكمة عبر سنوات طويلة وما لديها من قاعدة واسعة من العملاء في مختلف مناطق البلاد. وما يعزز هذه المنافسة قوة القطاع المصرفي الكويتي الذي يتمتع بمؤشرات مالية سليمة ومتينة تعكسها حزمة هذه المؤشرات.

هذا ولا يوجد لدى بنك الكويت المركزي حاليا طلبات من بنوك أجنبية أو عربية بشأن افتتاح فروع لها في الكويت.

في ظل توافر السيولة المالية الضخمة لدى البنوك وضعف فرص التمويل، هل لدى البنك المركزي اتجاه بإدخال تعديلات على تعليمات تنظيم السياسة الاستثمارية للبنوك التقليدية والإسلامية في الأسهم؟

● إن بنك الكويت المركزي يقيم بشكل مستمر كافة التعليمات الرقابية الصادرة إلى الجهات الخاضعة لرقابته من أن آخر، ولا يتسدد في تعديل تلك التعليمات إذا كانت هناك حاجة تقتضي إجراء هذا التعديل.



محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاتش في جانب من اللقاء الصحفي أمس ويبدو مرتحا مؤشرا الاستقرار النقدي والسلامة المالية في البلاد

خلال السنوات القليلة الماضية شمل العديد من النواحي سواء على مستوى البنية الأساسية لإدارات المخاطر وتوفير النظم الآلية وأنظمة التشغيل المناسبة أو على مستوى تدعيم هذه الإدارات بالكفاءات البشرية والخبرات اللازمة، فضلا عن وضع أدلة ونظم عمل وإجراءات متطورة مستعينة في ذلك بالعديد من الجهات الاستشارية العالمية للارتقاء بمستوى الأداء وفعاليتها، هذا ويعطي البنك المركزي مزيدا من الاهتمام للتأكد من ضرورة مشاركة مجلس الإدارة بفاعلية في وضع استراتيجيات المخاطر ومتابعتها والإشراف عليها وتطويرها، كذلك تعكس اختبارات الضغط التي تجريها هذه البنوك التطور في إدارات المخاطر لديها.

## البنوك قادرة على مواجهة الصدمات

كيف ترون وضع البنوك الكويتية في ضوء اختبارات الضغط لعام 2013، وهل هذه البنوك قادرة على مواجهة الصدمات بناء على السيناريوهات الصعبة؟

● أظهرت نتائج اختبارات الضغط عن نهاية ديسمبر 2013، ولمنظور أمامي لمدة سنة، قدرة هذه البنوك على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة. وقد أظهرت نتائج تلك

أشرت سابقا تستقطع على أقساط شهرية من رواتب المقترضين الذين يعمل غالبيتهم في القطاع الحكومي وهو ما يضيف على هذه القروض درجة عالية جدا من الانتظام، ولا ترتبط تلك القروض برهونات وأصول تتغير قيمتها صعودا وهبوطا. ولهذا لا ينطبق على تلك القروض مفهوم الفقاعات السريعة أو أي مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي.

## البنوك مستوفية «بازل 3»

ما المعايير التي ترون أن مجلس الكويتية قادرة على استيفائها وفق متطلباتها وفق معيار كفاية رأس المال «بازل 3»؟

● معظم البنوك الكويتية ستكون قادرة على استيفاء متطلبات نسبة كفاية رأس المال دون الحاجة إلى إصدار رأسمال جديد، كما أن هناك بعض البنوك التي قد تكون بحاجة إلى إصدار رأسمال لاستيفاء متطلبات «بازل 3»، وأنه بإمكانها أيضا استيفاء متطلبات هذا المعيار من خلال إصدار أدوات مؤهلة للاعتراف بها من ضمن قاعدة رأس المال الرقابي.

هذا وان بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع البنوك الكويتية والمكتب الاستشاري، ماض قدما في استكمال المعايير الأخرى لحزمة إصلاحات «بازل 3»، والمتعلقة في معيار نسبة الرفع المالي ومعيار السيولة بناء

## البنوك قد تلجأ

## لبيع أسهم الخزينة

## لتعزيز كفاية

## رأس المال ضمن

## متطلبات «بازل 3»

## كل البنوك

## عبرت اختبارات

## الضغط.. بأسوأ

## السيناريوهات

## أرباح البنوك

## سترتفع

## نهاية 2014..

## والتوزيعات

## النقدية ستلحقها

متى تتوقعون قيامكم

برفع سعر الفائدة

على الدينار الكويتي،

وهل يرى بنك الكويت

المركزي أن معدل الفائدة

الحالي مناسباً؟

● يعتبر سعر الخصم في

الكويت سعرا محوريا ترتبط

به، وضمن هوامش محددة،

الحدود القصوى لأسعار الفائدة

على معاملات الإقراض بالدينار

الكويتي لسدى وحدات الجهاز

المصرفي والمالي المحلي. ويرى

بنك الكويت المركزي أن سعر

الخصم البالغ حاليا 2٪ منذ

أكتوبر 2012 يعتبر مناسباً

للاوضاع الاقتصادية والنقدية

والمصرفية السائدة في المرحلة

الراهنة، وأنه من غير المناسب

اتخاذ موقف مسبق بشأن رفع

أو تخفيض سعر الخصم لاسيما

في ظل الطبيعة الديناميكية

للسواق النقدية والتغيرات

المستمرة فيها.

فالطبيعة المنفتحة للاقتصاد

الكويتي، لاسيما في مجال

حرية حركة رؤوس الأموال،

تستلزم من البنك المركزي

الحرص على اتساق أسعار

الفائدة المحلية مع اتجاهات

أسعار الفائدة على العملات

العالمية الرئيسية، وذلك من

أجل ترسيخ جاذبية وتنافسية

العملة الوطنية كوعاء للمدخرات

المحلية وتوطين الدينار الكويتي

لتعزيز قدرة البنوك المحلية على

تلبية الاحتياجات التمويلية

لعملائها.

متى تتوقعون إلغاء

قانون ضمان الودائع في

المصارف؟

● أود التأكيد على أن قانون

ضمان الودائع لإزالة يوفر مظلة

داعمة لجهود البنك المركزي

لترسيخ أجواء الاستقرار المالي

وبما يساهم في ترسيخ الأجواء

الملائمة لتعزيز الأداء الاقتصادي

بشكل عام ولسم تظهر لذلك

القانون حتى الآن أي آثار سلبية

على أجواء التنافسية في النظام

المصرفي أو ما يسمى بالمخاطر

الأبسية (Moral Hazards).

ويرى بنك الكويت المركزي

استمرار المنافع المرجوة من

قانون ضمان الودائع لدى البنوك

المحلية في هذه المرحلة. وفي

هذا الصدد، يتابع بنك الكويت

المركزي باستمرار المستجدات

على الساحتين المحلية والعالمية

ولن يتوانى عن ممارسة دوره

الإشرافي والرقابي.

الا تخشون فقاعة ما

بسبب النمو القوي في

القروض الاستهلاكية

والقروض المقسطة

(الإسكانية) المقدمة

للأفراد خلال الأوامر

الثالثة الماضية؟

● تشكل القروض الاستهلاكية

والمقسطة (الإسكانية) نحو

28,3٪ من إجمالي المحفظة

الإئتمانية للبنوك المحلية في

نهاية عام 2013، وقد حققت تلك

القروض نمواً بالمتوسط بنحو

14,3٪ خلال السنوات الثلاث

الماضية (ونذلك بنحو 8,4٪

لعام 2011، ونحو 18,7٪ لعام

2012، ونحو 15,8٪ لعام 2013).

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة

إلى أن القروض الاستهلاكية

والمقسطة (الإسكانية) من

أكثر أنواع القروض انتظاما

حيث ترتبط برواتب المقترضين

الذين يعمل غالبيتهم في القطاع

الحكومي.

في هذا المجال، أود أن

أشير إلى أن النمو الذي

حققته القروض الاستهلاكية

والمقسطة (الإسكانية) خلال

السنوات الثلاث الماضية يعود

إلى مجموعة من العوامل ومن

أبرزها زيادة دخل الأفراد

وبالتالي زيادة قدرتهم على

الإقراض، ومن ضمنها الزيادة

المقرة في أبريل 2012 على

مرتبات الموظفين ومعاشات

المقاعديين وما ترتب على ذلك

من زيادة المساحة الأقرضائية

المتاحة لدى المواطنين.

أما بخصوص ما ورد في

السؤال بشأن المخاوف بتشكل

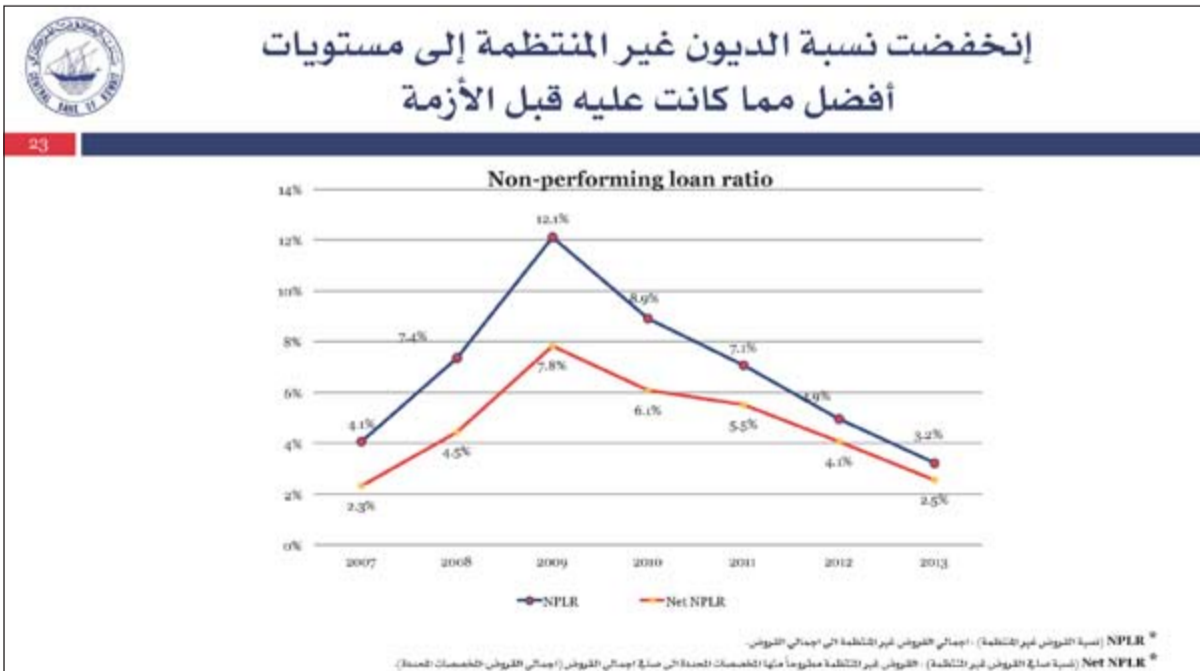
فقاعة سعرية نتيجة للنمو

القوي في القروض الاستهلاكية

والمقسطة، فإنه ينبغي الإشارة

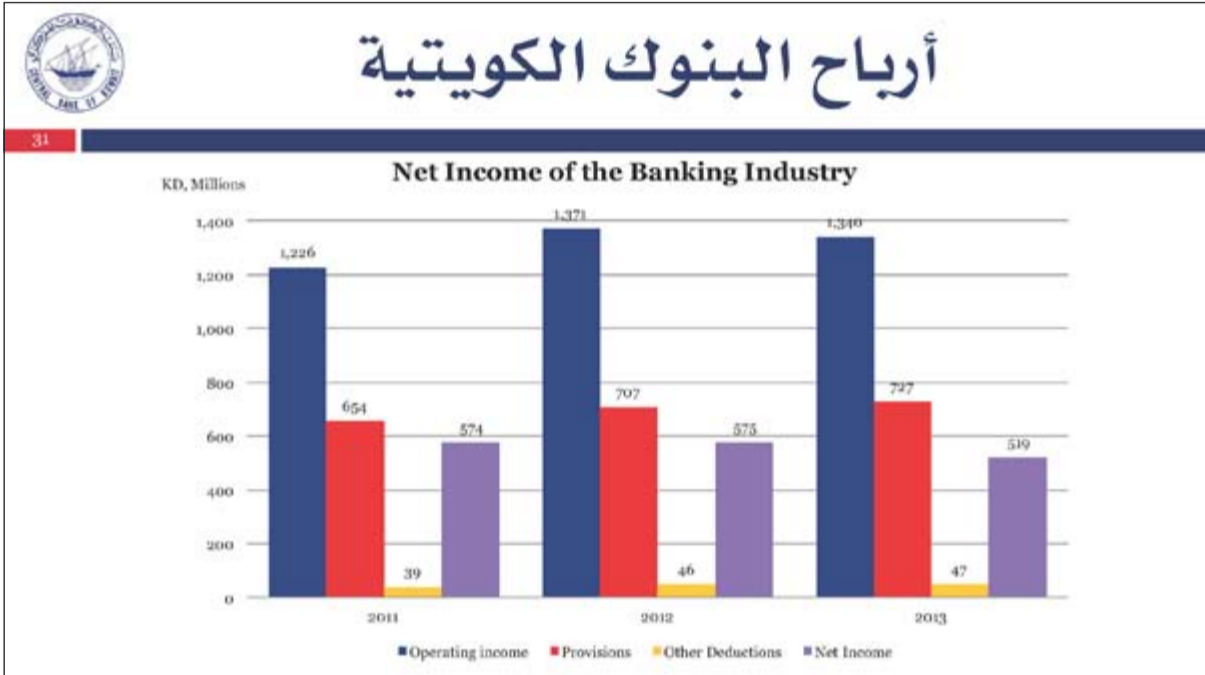
إلى أن القروض الاستهلاكية

والمقسطة (الإسكانية)، كما



محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاتش وسكرتير تحرير الاقتصاد أحمد بومرعي في اللقاء الصحفي أمس

# 2% معدل مستهدف لنسبة القروض المتعثرة لتغيير سياسة المخصصات.. ومتوقع بلوغها بـ 2016



المحافظ بدأ لقاؤه بعرض سفينة راسية أمام الأبراج الكويتية في تلميح الى استقرار الأوضاع النقدية في الكويت

### نمو الائتمان المصرفي

توقع د.الهاشل استمرار تحسن مؤشرات النمو في القطاعات غير النفطية مدعوما بقوة الإنفاق العام والإنفاق الرأسمالي الحكومي وبوادر تحسن أجواء الاستثمار خلال عام 2014، فإنه من المتوقع استمرار النمو في التسهيلات الائتمانية مع تحسن الأداء العام للاقتصاد الوطني في ظل أجواء التفاؤل بشأن المناخ العام للاستثمار.

جدير بالذكر أن البنوك مدركة من جانبها لأهمية هذا الموضوع وتدعم توجه بنك الكويت المركزي بشأن ما يطبقه من إجراءات وما يصدره من تعليمات تستهدف الحد من أي محاولات لتزييف العملة الوطنية.

بعد مرور حوالي 5 أعوام على الأزمة المالية العالمية، كيف تقيمون الوضع الحالي لشركات الاستثمار التقليدية والإسلامية؟

يتم التعامل مع الشركات التي خسرت أكثر من 75% من رأسمالها، وبالتالي فهي فقدت أحد أهم عناصر ملاءتها، وعلية فسان التعامل مع هذه الحالات يتم من خلال قانون الشركات بحيث ينظر المساهمون في مدى إمكانية استمرار الشركة إما بتخفيض رأس المال أو زيادته لتعويض الخسائر.

ما المخاطر التي يراها البنك المركزي تجاه استمرار زيادة بند المصروفات الجارية في الميزانية العامة للدولة على حساب بند الانفاق الرأسمالي للدولة؟

بداية، تعتبر الاختلالات الهيكلية للموازنة العامة في مجالي استمرار نمو مصروفاتها الجارية من جهة، واعتمادها على الإيرادات النفطية من جهة أخرى، أحد أبرز الاختلالات التي تعوق مسيرة تعزيز النمو

البقية ص 40

الا تعتقد أنه مبالغ فيها ويكفي تحذير البنك؟  
● أود أن أوضح أولا أن بنك الكويت المركزي لا يقوم بتوقيع قرارات مالية على البنوك إلا في حالة قيامها بإيداع أوراق نقد مزيفة في حساباتها لدى البنك المركزي دون أن يتم اكتشاف هذه الأوراق المزيفة من قبل تلك البنوك عند قيامها بإجراءات فحص وفرز النقد.  
يجدر التوضيح أن بنك الكويت المركزي يطبق الجزاءات

### تتمه المنشور ص 38

كيف تنظرون إلى تحسن توزيعات أرباح البنوك هذا العام، وما التحديات التي تواجه البنوك لزيادة معدلات الربحية؟  
● لاشك فيه أن اضطلاع البنوك بدورها الأساسي في مجال منح الائتمان يعتبر أهم مصادر إيراداتها، وبطبيعة الحال فإن التوجه نحو تنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية سيتيح للبنوك فرصا جيدة لتوظيف الأموال في مجال تقديم التمويل اللازم لتلك المشاريع، من جهة أخرى، فإن اهتمام البنوك بتحسين جودة أصولها بشكل بدورها واحدا من التحديات التي تواجهها البنوك بالنسبة لتعزيز معدلات ربحيتها، أخذنا في الاعتبار أن جودة الأصول وما يترتب عليها من تدفق مستمر في إيرادات البنوك وأرباحها سيعزز من قدرتها على بناء المخصصات اللازمة لمقابلة أي مخاطر في مجال نشاطها.

### الأوضاع تبدلت.. تركنا الحرية للبنوك لتسييل الأسهم والعقارات تحول البنوك التقليدية للعمل الإسلامي يحتاج وقتاً طويلاً.. ومرتاحون للتوازن في السوق

### كل الجهات العالمية أشادت بسياسة البنك المركزي النقدية والتحوطية

### سفينة البنوك تعبر إلى بر الأمان: مستقرة.. وكل مؤشراتنا إيجابية

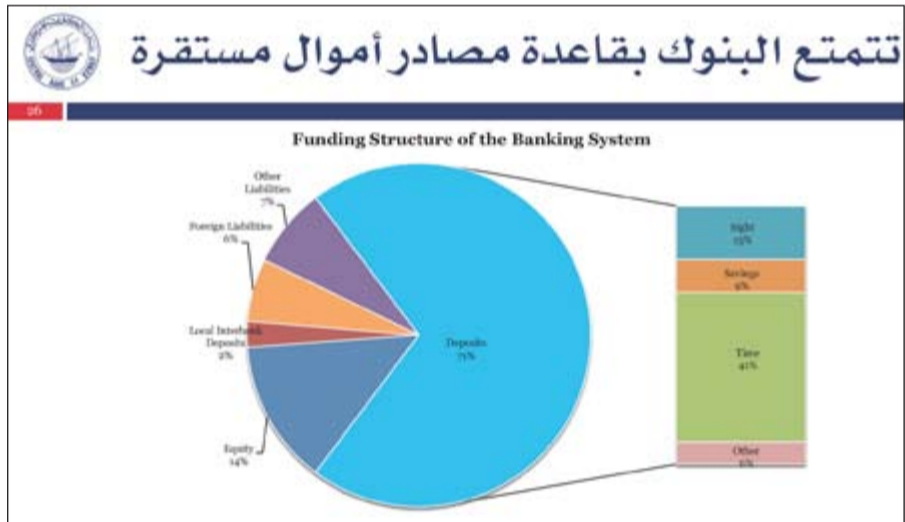
عملة مزيفة

هناك جدل عن وجود ورقات عملة مزيفة، فهل بدأ البنك المركزي في ضبط الإصدار الجديد بوسائل أكثر تقنية، وهل فعلا شهدت السوق أوراقا مزورة من قبل لأن هذا الأمر حظي بجدل كبير؟

● بوجود عملة مزيفة، فببداية تبادل المعلومات بين بنك الكويت المركزي والأجهزة الحكومية المختصة ممثلة بوزارة الداخلية (الإدارة العامة للمباحث الجنائية) ووزارة التجارة والصناعة، وهذه الإجراءات تصب جميعها في مواجهة محاولات تزييف العملة الكويتية والحد من تداولها.

وبنك الكويت المركزي بصدد طرح إصدار جديد (الإصدار السادس) قبل نهاية النصف الأول من هذا العام، حيث تم تحسين العلامات الأمنية وذلك للحد من محاولات تزييف العملة بالإضافة إلى الاستفادة من جودة الأوراق النقدية لغثات الإصدار الجديد التي شهدتها صناعة طباعة أوراق النقد خلال العشرين عاما الماضية.

غرامات البنك المركزي للبنوك في حال وجود أوراق نقدية مزورة،



### قاعدة رأسمالية قوية

نسب كفاية رأس المال حسب مجموعات البنوك (معايير بازل 2)

	Capital to RWA		Tier 1 to RWA		Capital to Assets	
	Dec-12	Dec-13	Dec-12	Dec-13	Dec-12	Dec-13
البنوك التقليدية	18.4%	17.8%	16.0%	15.7%	12.3%	11.8%
البنوك الإسلامية	16.5%	18.7%	15.8%	18.5%	12.0%	12.5%
جميع البنوك	18.5%	18.8%	16.4%	17.1%	12.4%	12.2%

**كيبكو KIPCO**  
شركة مشاريع الكويت القابضة  
Kuwait Projects Company (Holding)

## إعلان توزيع أسهم المنحة لعام 2013

الحاقاً للإعلان الصادر في 2014/4/3 عن شركة مشاريع الكويت القابضة بشأن توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31.

يسر شركة مشاريع الكويت القابضة (ش.م.ك.ع.)، أن تعلن للسادة المساهمين عن موعد توزيع أسهم المنحة بنسبة 5% (5 أسهم لكل 100 سهم) والتي قررتها الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2014/3/31، بعد أن تم الانتهاء من الإجراءات اللازمة لشهر قرارها وفقاً لأحكام قانون الشركات وقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2013 وذلك على النحو التالي:

اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2014/4/21 سوف توزع الشركة الكويتية للمقاصة أسهم المنحة للسادة المساهمين المقيدون في سجلات الشركة بتاريخ يوم الخميس الموافق 2014/4/17، كما سوف تدرج أسهم المنحة في حسابات تداول السادة المساهمين لمن لديه رصيد أسهم بحساب التداول لدى الشركة الكويتية للمقاصة اعتباراً - أيضاً - من يوم الإثنين الموافق 2014/4/21.

مجلس الإدارة

## الإزام للبنوك بتكوين مخصصات احترازية لأي عميل

البنك المركزي العامة والشاملة للأوضاع على مستوى القطاع المصرفي بالكامل وما يتوافق لديه من معلومات حول أي من العملاء، ومن ثم لا توجد مخصصات احترازية مكونة تزيد على مجموع المخاطر الائتمانية لأي من العملاء، كما يتم السماح للبنوك باستخدام تلك المخصصات الاحترازية إذا ما تطلب الأمر ذلك. وكنيجة لتطبيق تلك السياسة التحوطية المتدرجة، فقد بلغت نسبة الديون النقدية المنتظمة إلى إجمالي محفظة التسهيلات النقدية نحو 3,2% في نهاية عام 2013، مقابل نحو 4,9% في نهاية عام 2012. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات المحددة العامة إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة لتبلغ نحو 141,3% في نهاية عام 2013، مقابل نحو 94,8% في نهاية عام 2012. وكل هذه المؤشرات تؤكد قوة ومثانة الأوضاع المالية لدى البنوك والتي لولا توجيهات البنك المركزي لتكوين المخصصات اللازمة لما استطاعت الوصول إليها.

أوضح محافظ المركزي أنه لتحديد مقدار المخصصات الاحترازية المطلوبة من كل بنك على حدة إلى جانب المخصصات المطلوبة وفق ما تقضي به تعليمات سياسة التصنيف الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يتم التدرج في بناء نسب المخصصات المطلوبة للديون المتعثرة وفقاً لمستوى التعثر ومدته وقيمة الضمانات المقدمة مقابلها، ويأتي ذلك انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أوضاع البنوك المحلية والمحافظة على مراكز مالية قوية للبنوك، وهو ما انعكس على التقييمات الجيدة لوكالات التصنيف العالمي للبنوك المحلية، الأمر الذي يدعم ثقة المستثمرين ويطمئنهم على الأوضاع المالية لهذه البنوك. جدير بالذكر أنه لا يتم الإزام أي من البنوك بتكوين مخصصات احترازية لأي عميل بما يزيد على المخاطر الائتمانية التي يقدرها البنك المركزي وفقاً لما سبق ذكره، وبعد الأخذ بالحسبان أي مخصصات مكونة مسبقاً بسجلات البنك، وذلك في إطار نظرة

دعوة

Qiblah

### لإستلام توزيعات الأرباح

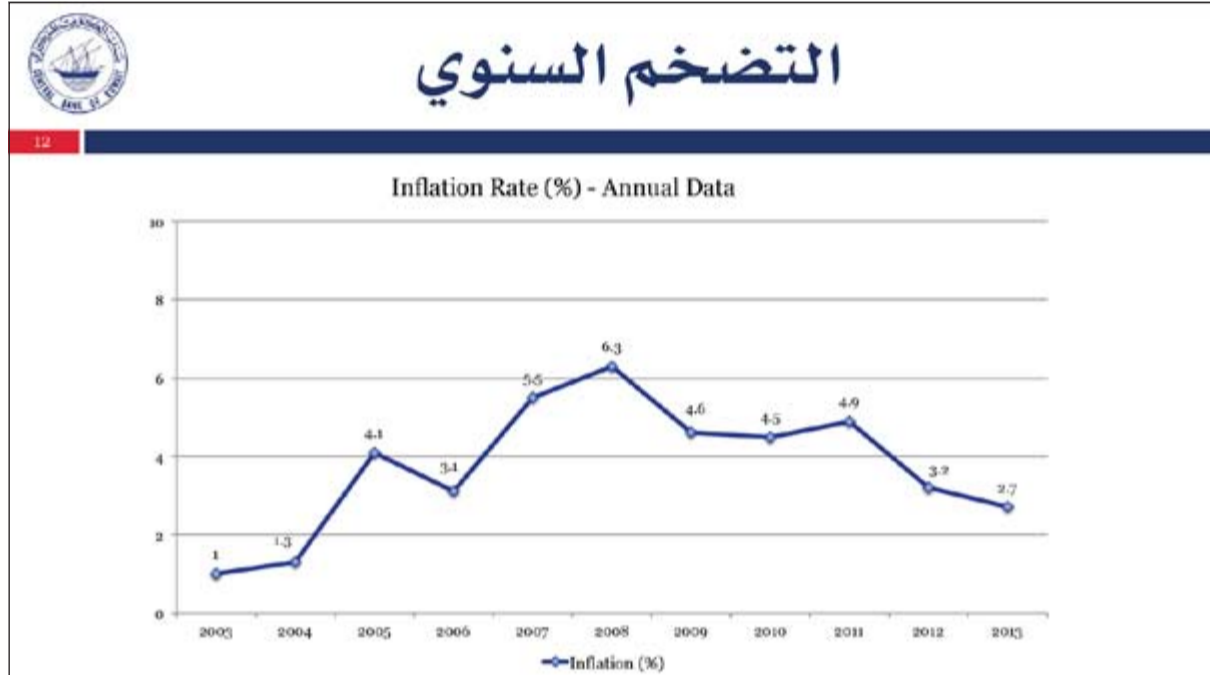
يسر مجلس إدارة شركة قبلة للسياحة والسفر دعوة السادة المساهمين الكرام المقيدون بسجل المساهمين وذلك بتاريخ 2014/4/14 لإستلام الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بواقع:

## 7,5% أرباح نقدية

يرجى مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة على العنوان التالي، برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس هاتف رقم 22464585 من الساعة 8:30 إلى الساعة 1:30.

مجلس الإدارة

# أسعار الفائدة مناسبة.. ووضعا لا يشبه الفيدرالي الأميركي ولن نسير خلف مؤشرات لرفعها



المحافظ أثناء عرض المؤشرات المالية والنقدية في اللقاء الصحفي أمس

## تتمتع المنشور ص 39

والتطوير للاقتصاد الوطني على أسس مستدامة.

في هذا الصدد، يبرز تسارع معدلات نمو المصرفيات الجارية خلال السنوات الأخيرة إلى مستويات غير قابلة للاستدامة علاوة على أثر ذلك التسارع في تقليص الكفاءة وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية سواء في سوق العمل أو في مجالات الدعم المختلفة. وتجتمع هذه العوامل لتحديد من إمكانيات زيادة دور القطاع الخاص في استقطاب المزيد من قوة العمل الوطنية واستعادة دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

من جانب آخر، ينبغي الإشارة إلى اعتماد الموازنة العامة للدولة على إيرادات النفط الذي لا نملك التحكم في أسعاره ولا ينبغي التعويل على ارتفاع تلك الأسعار، لا سيما أن الثروة النفطية آيلة للضبوب، وتجمع هذه الاعتبارات لتشير إلى ضرورة التحرك المكثف للتصدي لتلك الاختلالات

الهيكلية للموازنة العامة من خلال مسيرة متواصلة للإصلاح الاقتصادي الشامل يكون الإصلاح المالي المدخل الأساسي لها. وفي هذا المجال لابد من التأكيد على الدور التنموي الهام للإنفاق الاستثماري في بناء وتطوير الطاقات الإنتاجية بما يساهم في تعزيز إمكانيات الاقتصاد الوطني على أسس مستدامة.

ما الوصفة العلاجية التي يراها البنك المركزي لمعالجة الهدر في ميزانية الدولة؟

● خلصت التقارير والدراسات المختلفة التي أعدتها جهات محلية وعالمية إلى أن احتواء النمو المتسارع في المصروفات الجارية يعتبر إحدى القنوات الأساسية للحد من مجالات الهدر في الموازنة العامة وضرورة ترشيد برامج الدعم المختلفة بما يضمن وصول الدعم إلى المستحقين في إطار شبكة متطورة للأمان الاجتماعي، وربط امتيازات الوظيفة

الحكومية بالإنتاجية والانضباط وكفاءة الأداء، ومراجعة قوانين وأنظمة الخدمة المدنية ذات الصلة. وفي جانب الإنفاق الاستثماري الحكومي، لابد من التركيز على الدور التنموي للمصرفيات الرأسمالية لبناء وتطوير الطاقات الإنتاجية ومؤسساتها وسيادية. وتجمع هذه الاعتبارات لتؤكد ضرورة الإعداد الجيد لدفع مسيرة النمو الذاتي والمستدام للاقتصاد الوطني، والعمل على زيادة كفاءة التنفيذ في الجهاز الحكومي، ومواصلة مسيرة الإصلاحات التشريعية لتحسين بيئة ممارسة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدولة بتقليص الإجراءات البيروقراطية، وفك التشابك في الاختصاصات والتداخل في الصلاحيات في إطار منظومة متطورة لممارسات الحوكمة والشفافية.

## الدفع بالعملة الخليجية

ما رؤية البنك المركزي حيال العملة الخليجية الموحدة وإلى أي حد وصلت المباحثات؟

● يرى بنك الكويت المركزي أن

تمسك الدينار أثبت الدينار تماسكه أمام العملات الأخرى وارتفعت قيمة الدينار أمام الدولار عكس بقية العملات، فهل هذا يدل على سلامة قرار سلة العملات بدلا من التقويم عبر الدولار فقط؟

● تشير تطورات الرقم القياسي لسعر الصرف الفعال الاسمي للدينار الكويتي وهو المقياس الأكثر دلالة للوقوف على تطورات أسعار الصرف إلى أن متوسط سعر صرف الدينار مقابل مجموعة العملات الرئيسية شهد استقرارا نسبيا واضحا طوال فترة العمل بنظام سلة العملات. ويقوم صندوق النقد الدولي الذي يعتبر الجهة الأكثر اختصاصا بشؤون أسعار الصرف بالإشارة لملاءمة نظام سعر صرف الدينار الكويتي القائم على سياسة سلة العملات ودوره الإيجابي في خدمة الاقتصاد الوطني.

أما بخصوص الإشارة في السؤال إلى مقارنة نظام السلة بنظام الربط بالدولار فمن المعلوم أن لكل منهما مزايا وتكاليف وليس هناك نظام مثالي لسعر الصرف. وقد أثبت نظام السلة ملائمته للكويت لما يوفره نظام السلة من مزايا نسبية تتيح امتصاص تقلبات الحادة أحيانا في أسعار صرف العملات العالمية، الأمر الذي يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة وبالتالي تكريس أجواء الاستقرار النقدي.

لماذا تحتفظ الكويت بقيمة ثابتة من الاحتياطي النقدي الأجنبي وكذلك الذهب من دون تغيير منذ سنوات؟

● حققت احتياطات بنك الكويت المركزي من الموجودات الأجنبية نمواً بالمتوسط بنحو 12,6% خلال السنوات 2009 - 2013 ليصل إلى نحو 8,3 مليارات دينار في ديسمبر 2013 مقارنة بنحو 5,1 مليارات دينار في ديسمبر 2009. وفي هذا الشأن، نود الإشارة إلى أن تقييم الاحتياطات الأجنبية لبنك الكويت المركزي من الذهب يتم على أساس سعر 12,5 ديناراً لكل أونصة من الذهب الخالص (أي ليس بالقيمة السوقية الحالية) وذلك وفقاً للمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن توليفة الاحتياطات الأجنبية تتم وفق منهجية محكمة توفّر أقصى درجات الأمان للاقتصاد الوطني.

## للبنوك التقليدية..مطلوب التوازن

نكر محافظ «المركزي» أن عدد البنوك الإسلامية الوطنية العاملة في الكويت يبلغ حالياً خمسة بنوك، وذلك مقابل خمسة بنوك تقليدية بالإضافة إلى فرع لبنك إسلامي أجنبي. وفي اعتقادي

## المخصصات المطلوبة.. ديناميكية

قال محافظ المركزي إن حجم المخصصات المطلوبة ديناميكي ومتحرك تبعاً لملاءة وانتظام العملاء وقيم وجودة الضمانات المقدمة منهم للبنوك. ونظراً للسياسة التحوطية والمتدرجة في ذات الوقت والتي انتهجها بنك الكويت المركزي منذ بداية الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008، فإنه قد يصعب التحديد بشكل دقيق حجم المخصصات المطلوبة لعام 2014، آخذاً في الاعتبار أن هناك بعض البنوك ممن

## «المركزي» لا يتدخل لضبط سوق العقار

قال محافظ المركزي أن تلك التعليمات غير موجّهة لتنظيم سوق العقار حيث يادر بتطبيق أدوات سياسة التحوط الكلي في هذا المجال، لتشكيل منظومة للإطار العام لتطلّبات السياسة التحوطية الكلية التي ينتهجها البنك المركزي وتستهدف الحد من المخاطر النظامية، خاصة في ضوء التطورات التي بدأ يشهدها سوق العقارات وما لاحظه البنك المركزي من تسارع محموم

## البنوك تطبق الحوكمة على النحو المطلوب

البنوك تسير في الاتجاه الصحيح لتبني تعليمات وتطبيقات الحوكمة على النحو المطلوب، حيث يلاحظ من خلال التقارير الدورية التي قدمتها البنوك في إطار متابعة تطبيق هذه التعليمات، وكذلك ما تظهروه تقارير التفيتش في هذا المجال، أن البنوك الكويتية

## نمو التسهيلات الائتمانية

زيادة قدرها 2164,1 مليون دينار، أي بنسبة نمو سنوي قدرها 8,1% مقابل نسبة نمو قدرها 4,6% في عام 2012، ونسبة نمو 1,6% في عام 2011. وهذا الاتجاه التصاعدي في نمو الائتمان المصرفي يبدو واضحاً.

## سعر الفائدة لا يضغط على أرباح البنوك

إن أرباح البنوك لا تعتمد فقط على معدلات أسعار الفائدة التي تتقاضاها عن القروض وإنما تعتمد في الوقت ذاته على تكلفة الأموال لدى البنوك، لذلك فإنه في حالة أي انخفاض في أسعار الفائدة على القروض فإن البنوك تتجه إلى تخفيض تكلفة الأموال لديها وذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة على الودائع، وفي إطار ما تتخذه من إجراءات أخرى لتخفيض تكلفة هذه الأموال. ومع ذلك وكما أشرتم، فإن هوامش الربحية لدى البنوك، وعند مستويات معينة لمعدلات الفوائد على القروض، ربما تشهد ضغوطاً دون أن يكون لذلك بالضرورة أي تأثير سلبي على صافي أرباح البنوك

## بيع أسهم الخزينة لكفاية رأس المال

أكد محافظ بنك الكويت المركزي أن هناك أدوات عديدة للعمل على تحسين كفاية رأس المال لدى البنوك منها التخلص من أسهم الخزينة وتحسين جودة

## ارتفاع أسعار السكن الخاص والاستثماري

لقد تمت مطالبة البنوك بتوحيد مسمى الخدمات المالية التي يتم تقديمها للعملاء وليس توحيد قيمتها، وأود أن أوضح أولاً أنه وفقاً للمادة 111 من قانون التجارة الكويتي فإنه يحظر على البنوك تقاضي أي عمولة أو منفعة دون أن تقابلها خدمات فعلية تؤديها البنوك للعملاء، وبطبيعة الحال فإن الخدمات التي يتم احتساب رسوم أو عمولات عنها هي تلك الخدمات التي تترتب عليها تكلفة يتحملها

لقد تمت مطالبة البنوك بتوحيد مسمى الخدمات المالية التي يتم تقديمها للعملاء وليس توحيد قيمتها، وأود أن أوضح أولاً أنه وفقاً للمادة 111 من قانون التجارة الكويتي فإنه يحظر على البنوك تقاضي أي عمولة أو منفعة دون أن تقابلها خدمات فعلية تؤديها البنوك للعملاء، وبطبيعة الحال فإن الخدمات التي يتم احتساب رسوم أو عمولات عنها هي تلك الخدمات التي تترتب عليها تكلفة يتحملها

بأدر وبني المخصصات بشكل كاف قد لا يكون بحاجة لتكوين مخصصات كبيرة هذا العام والعكس صحيح، لكن ما نحن مطمئنون إليه أنه سيستمر انخفاض نسبة الديون النقدية غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية النقدية في نهاية عام 2014 عن النسبة الفعلية البالغة نحو 3,2% في نهاية عام 2013 في ظل تدعيم المخصصات وقيام البنوك بشطب الديون غير المنتظمة خصماً على المخصصات المكوّنة.

في الإقبال على هذا التمويل من جانب البنوك بالإضافة إلى الطلب من جانب العملاء، بما قد يؤدي إلى احتدام المنافسة بين البنوك على التوسع في منح هذه القروض في إطار تسارع لنمو غير منضبط قد يشجع على تبني سياسات من شأنها الدفع باتجاه مخاطر نظامية، وذلك على النحو الذي أظهرته الدراسة التي أعدها بنك الكويت المركزي واتخذت كمرجع لإصدار تلك التعليمات.

## لا توحيد لتسعير الخدمات

لقد تمت مطالبة البنوك بتوحيد مسمى الخدمات المالية التي يتم تقديمها للعملاء وليس توحيد قيمتها، وأود أن أوضح أولاً أنه وفقاً للمادة 111 من قانون التجارة الكويتي فإنه يحظر على البنوك تقاضي أي عمولة أو منفعة دون أن تقابلها خدمات فعلية تؤديها البنوك للعملاء، وبطبيعة الحال فإن الخدمات التي يتم احتساب رسوم أو عمولات عنها هي تلك الخدمات التي تترتب

## لا مخالقات على «المركزي» من ديوان المحاسبة

قال محافظ المركزي أنه لا يوجد أي مخالقات على المركزي من قبل ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالمبنى الجديد للبنك.



المحافظ مع الزميل محمود فاروق



### إعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس الإدارة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والمقرر انعقادها في تمام الساعة 11:00 صباحاً من يوم الأحد الموافق 27 / 04 / 2014 في فندق هيلندي ان داون تاون (شرق) بعد دوام دسمان) قاعة الضاحية ، وذلك للنظر في جدول الأعمال السابق نشره : على السادة المساهمين الكرام الذين يرغبون بحضور الاجتماع المذكور مراجعة السادة :

الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في برج أحمد الدور الخامس - شارع الخليج العربي - ت: 1841111

خلال مواعيد العمل الرسمية مطبوعين معهم شهادات الأسهم لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور للاجتماع وجدول الأعمال.

رئيس مجلس الإدارة

الشركة الكويتية للكابل التلفزيوني

هاتف : 22452630 - 22452631 - فاكس: 22437757